



بلغت نحو 4,02 مليارات دينار بنهاية 2020 وارتفعت إلى 5,36 مليارات دينار في 2024.. لتختتم 2025 عند مستوى تجاوز 7 مليارات دينار

1,64 مليار دينار قفزة بملكيات الأجانب في السوق الأول خلال عام

أدنى في 2020 إلى نحو 256,5 مليون دينار في نهاية 2024، ثم واصلت نموها في 2025 لتصل إلى حوالي 344,7 مليون دينار، مدعومة باستقرار التدفقات النقدية وانتشار العمليات الإقليمية للشركة.

كما شهد سهم بورصة الكويت توسعا ملحوظا في ملكيات الأجانب خلال السنوات الأخيرة، مستفيدا من الزخم التشغيلي والتطويري الذي شهده السوق، إذ ارتفعت قيمة الملكيات الأجنبية تدريجيا مع تصاعد الاهتمام المؤسسي بالسهم باعتباره انعكاسا مباشرا لأداء السوق ككل، ما عزز حضوره ضمن خريطة التمرکز الأجنبي في السوق الأول، لتبلغ قيمة الملكيات أكثر من 108 مليون دينار. وفي القطاع المصرفي أيضا، حافظ بنك الخليج على حضور بارز، وهو ما يشير إلى استمرار الثقة بالسهم كأحد مكونات التمرکز المصرفي الأجنبي لتبلغ قيمة الملكيات 195,27 مليون دينار. ويضاف إلى ذلك بنك بوبيان، الذي شهد توسعا واضحا في ملكيات الأجانب خلال السنوات الأخيرة، إذ ارتفعت القيمة من مستويات متواضعة في 2020 إلى نحو 223 مليون دينار في نهاية 2025، بنمو لافت خلال عامي 2024 و2025، في انعكاس مباشر لتزايد اهتمام المستثمرين الأجانب بالبنوك الإسلامية ذات النمو المتسارع.

ومع التطلع إلى عام 2026، تبرز مؤشرات إضافية تعزز هذا المسار الصاعد، فقد أسفرت المراجعة السنوية الأخيرة لبورصة الكويت عن ترقية أربع شركات جديدة للانضمام إلى مؤشر السوق الأول، ليرتفع عدد شركاتها إلى 38 شركة، على أن يبدأ العمل بهذا التحديث اعتبارا من 8 فبراير 2026، وهذا التوسع من شأنه أن يرفع قاعدة الأسهم المؤهلة للتمرکز الأجنبي، ويعد توزيع الأوزان داخل المحافظ المرتبطة بالمؤشرات العالمية، بما يبرج استمرار نمو ملكيات الأجانب خلال العام الحالي، انطلاقا من قاعدة مرتفعة وليس من مستويات تأسيسية.

قفزة استثنائية بملكيات الأجانب في بورصة الكويت

القفزة الكبرى: نمو قياسي في 5 سنوات



2025 عام التحول الهيكلي

تحقق نمو بنسبة 31% في النمو في الأربع سنوات السابقة مجتمعة.

مركبات النمو الرئيسية



خريطة التمرکز: أين استثمر الأجانب؟

استثمار مؤسسي مُركّز

تركزت القفزة في ملكيات الأجانب بشكل واضح في مجموعة محددة من الأسهم القيادية.



مع دخول عام 2026، تبرز ملكيات الأجانب في السوق الأول ببورصة الكويت كأحد أكثر مؤشرات التحول عمقا في بنية السوق خلال السنوات الأخيرة، بعدما سجلت قفزة نوعية تقلتها من نحو 4,02 مليارات دينار بنهاية 2020 إلى أكثر من 7 مليارات دينار بنهاية 2025.

هذا الارتفاع، الذي يشمل نموا بنحو 31% خلال عام واحد مقارنة بعام 2024، يمثل نموا تراكميا يقارب 74% خلال خمس سنوات، ولا يعكس توسعا كميا فحسب، بل يكشف عن انتقال هيكلي في سلوك المستثمر الأجنبي نحو التمرکز المؤسسي داخل الأسهم القيادية للسوق الأول. وتظهر هذه الأرقام أن القفزة المسجلة في 2025 لم تكن امتدادا طبيعيا لمسار هادئ، بل تحولا هيكليا في سلوك المستثمر الأجنبي، فعلى أساس سنوي، ارتفعت ملكيات الأجانب بنحو 1,64 مليار دينار بين 2024 و2025، وبنسبة نمو تقارب 31%، وهي نسبة تعادل تقريبا إجمالي النمو المتحقق خلال الفترة الممتدة من 2020 حتى نهاية 2024 مجتمعة. أما بالمقارنة مع 2020، فإن الزيادة الإجمالية التي تجاوزت 3 مليارات دينار تعكس انتقال السوق من مرحلة «التمرکز المحدود» إلى مرحلة «الحضور المؤسسي الثقيل»، وتكتسب هذه القفزة أهميتها ليس فقط من حجمها، بل من السياق الذي جاءت فيه، ففي نهاية 2020، كانت ملكيات الأجانب في السوق الأول موزعة على 20 شركة فقط وبقيمة إجمالية تقارب 4,02 مليارات دينار، في مرحلة كان فيها السوق لا يزال يستعيد زخمه بعد سنوات من التباطؤ.

ومع مرور الوقت، وتحديدا بحلول 2024، ارتفعت الملكيات إلى 5,36 مليارات دينار، بنمو يقارب 33% خلال أربع سنوات، وهو نمو يصنف حينها كتحسن تدريجي يعكس عودة الثقة بشكل متدرج. غير أن عام 2025 شكل نقطة الإنعطاف الحقيقية، إذ قفزت

الملكيات خلال عام واحد بنسبة مماثلة تقريبا لما تحقق خلال 4 سنوات، لتتشكل ذروة المسار التراكمي الذي بدأ منذ 2020، وتدخل مرحلة جديدة من التمرکز الأجنبي في السوق الأول. هذا التحول لم يأت بمعزل عن البيئة السوقية التي تشكلت خلال عام 2025، والتي وفرت أرضية خصبة لرفع مستويات التعرض الأجنبي. فقد أنهت بورصة الكويت العام بمكاسب سوقية تجاوزت 9,6 مليارات دينار، لترتفع القيمة السوقية إلى نحو 53,2 مليار دينار مقارنة بحوالي 43,5 مليار دينار في نهاية 2024، مع تسجيل مستويات تاريخية تحطت 54 مليار دينار خلال بعض فترات العام، وهي مستويات غابت عن شاشات التداول

أكثر من 17 عاما. هذا الاتساع في الرسمة عزز من وزن السوق الكويتي الإقليمي، وساهم في إعادة تصنيف السوق في نظر المستثمر الأجنبي من سوق تعاف إلى سوق نمو فعلي. كما ساهم تحسن السيولة بشكل مباشر في دعم هذا المسار، إذ ارتفعت أحجام التداول خلال 2025 إلى نحو 117 مليار سهم، مقارنة بحوالي 68 مليار سهم في 2024، بنمو بلغ 72%، فيما بلغت قيمة التداولات قرابة 26,6 مليار دينار، وهذه المؤشرات لم تكن مجرد أرقام، بل رسائل مباشرة للمستثمر الأجنبي بأن السوق بات أكثر عمقا وقدرة على استيعاب مراكز استثمارية كبيرة.

بعد استكمال منظومة متكاملة للحوكمة والتدقيق وتعزيز الشفافية والنزاهة والعدالة في منح

«المركزي»: البنوك جاهزة لاستئناف عمليات منح الجوائز.. وفق الضوابط الرقابية للجهات المعنية

أسفرت الجهود في تحقيق النتائج التالية:

- 1 إطار موحد للحوكمة والتدقيق.
- 2 تعزيز الشفافية والنزاهة والعدالة في منح الجوائز.
- 3 جاهزية البنوك لاستئناف عمليات منح الجوائز وفق الضوابط الرقابية الصادرة من الجهات المعنية.

أحمد مغربي

كشف بنك الكويت المركزي عن أن البنوك المحلية أصبحت جاهزة لاستئناف عمليات منح الجوائز وفق الضوابط الرقابية الصادرة من الجهات المعنية، وذلك بعد استكمال منظومة متكاملة للحوكمة والتدقيق وتعزيز الشفافية والنزاهة والعدالة في منح الجوائز. وأوضح «المركزي»، عبر حسابه الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي (X)، أن البنوك المحلية تقوم بتقديم جوائز على بعض الحسابات والمنتجات المصرفية، وذلك بعد استيفاء التراخيص المقررة من وزارة التجارة والصناعة، وذلك في إطار تعزيز مبادئ الحوكمة وترسيخ معايير الشفافية والنزاهة، واتخاذ البنك المركزي عددا من الإجراءات لحوكمة الجوائز التي تطرحها البنوك لعملائها، وذلك وفقا لما يلي:

- إصدار تعميم بتاريخ 25/3/2025، بتأجيل منح جوائز البنوك لإعادة تقييم المنتج، وضمان الشفافية والحوكمة السليمة.
- إجراء تفتيش رقابي لمراجعة إجراءات البنوك والتأكد من الالتزام بتعليمات وزارة التجارة والصناعة.
- في يونيو 2025 تم إعداد مقترحات تنظيمية وفنية مستندة إلى الممارسات العالمية ونتائج التفتيش لحوكمة إجراءات البنوك بما يضمن الشفافية والوضوح وتزويدها لجهات الاختصاص.
- في يوليو 2025 تم عقد اجتماعات مع الجهات المعنية لمناقشة واستعراض جميع الضوابط المقترحة لحوكمة إجراءات البنوك في منح الجوائز مع تحديد الأدوار والاختصاصات، مع تحديد الجهات المعنية لاعتمادها والتنسيق بشأنها.
- خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2025 تزويد اتحاد مصارف الكويت بالضوابط

الذهب لا يتوقف عن الصعود.. والفضة تتجاوز 90 دولاراً

أسعار الفائدة، وخلال جلسة التعاملات أمس، زاد الذهب في المعاملات الفورية نسبة 0,86% ليلاصم مستويات 4626,06 دولارا للأونصة، فيما كان قد سجل مستوى قياسي بلغ 4634,33 دولارا أول من أمس، كما صعدت العقود الأمريكية للأجل للذهب تسليم فبراير بنسبة 0,5% إلى 4624 دولارا. وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في

الولايات المتحدة بنسبة 0,2% على أساس شهري و2,6% على أساس سنوي في ديسمبر، مدعوما بارتفاع تكاليف الإيجارات والغذاء، وجاء الارتفاع في ظل تراجع أثر بعض التسهيلات المتعلقة بالإغلاق الحكومي التي كانت قد خفضت التضخم في نوفمبر، لكنه لا يزال أقل من توقعات المحللين بزيادة 0,3% و2,7% على الترتيب.

وكالات: واصلت أسعار الذهب مسارها الصعودي خلال تعاملات أمس ليقرب المعدن الأصفر من المستويات القياسية التي سجلها بالجلسة السابقة، في حين سجلت الفضة أعلى مستوى لها على الإطلاق، متجاوزة 90 دولارا للأونصة، حيث عززت فراءات التضخم الأمريكية التي جاءت أضعف من المتوقع من رهانات خفض

مشارة الكرماء

الاخبار

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة بوعركي الكرام

لوفاة فقيدنا المغفور له بإذن الله تعالى

عبدالرحمن عصفور حمد بوعركي

تعمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

انا لله واليه المرجع